A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/49/902
19 May 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
البند ١١٨ (أ) من جدول الأعمال

تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١): بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن تمويل بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت (A/49/863). وخلال النظر في التقرير، اجتمعت اللجنة الاستشارية بممثلي الأمين العام، اللذين قدموا معلومات إضافية شفوية أثناء الجلسة وخطية فيما بعد.

٢ - أنشأ مجلس الأمن بقراره ٦٨٧ (١٩٩١) بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت. وقرر المجلس بقراره ٦٨٩ (١٩٩١) استعراض مسألة إنهاء أو استمرار البعثة كل ستة أشهر. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، قرر مجلس الأمن استعراض المسألة بحلول ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥. وبموجب رسالة مؤرخة ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥ (S/1995/280) موجهة من رئيس مجلس الأمن الى الأمين العام، أبلغ الأمين العام، وفقا لقرار مجلس الأمن ٦٨٩ (١٩٩١)، بأن مجلس الأمن قد قرر استعراض المسألة مرة أخرى بحلول ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

٣ - وصدر تقرير الأمين العام في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٥، أي مباشرة قبل نهاية الدورة الشتوية للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية والدورة المستأنفة للجنة الخامسة. ولا يتضمن التقرير معلومات شاملة عن مشاريع معينة هامة تضطلع بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت بتنفيذها حاليا. وبانتظار تقديم المعلومات المطلوبة وبغية مواصلة السلطة التشريعية لتغطية مصاريف بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت، اعتمدت الجمعية العامة، بناء على توصية اللجنة الاستشارية، وبصورة مؤقتة مبلغا صافيه ١٢ مليون دولار للإبقاء على بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت في الفترة الممتدة من ١ نيسان/ أبريل الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥، على أن يتم تمويل ثلثي هذا المبلغ عن طريق تبرعات من حكومة الكويت.

240595 240595 95-15045

٤ - وعلى ذلك الأساس، أذنت الجمعية العامة أيضا للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ صافيه ٤ ملايين دولار، يمثل ثلث تكلفة الإبقاء على البعثة، إضافة الى الـ ٨ ملايين دولار التي ستوفرها حكومة الكويت.

٥ - ويتضمن تقرير الأمين العام، جملة أمور منها، تقديرات التكلفة لفترة الـ ٨ أشهر الممتدة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥ وكذلك، بغية الاتساق مع الفترات المالية على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة ٢٣٣/٤٩، تقديرات التكلفة لفترة الـ ١٢ شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٥ الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وحسبما يتضح من التقرير، قدرت تكلفة فترة الـ ٨ أشهر الممتدة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بمبلغ اجماليه ٣٠٠ ٧١٨ ٤٣ دولار (صافيه ٥٠٠ ٩٩٧ ٤١ دولار) في حين قدرت تكلفة فترة الـ ١٢ شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٥ الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ بمبلغ اجماليه ٠٠٠ ٩١٢ ٦٣ دولار (صافيه ٠٠٠ ٢٩٨ ٦١ دولار).

٦ - ويبين المرفق الحادي عشر بتقرير الأمين العام الموارد المتاحة لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت فضلا عن تكاليف التشغيل منذ بدايتها في ٩ نيسان/أبريل ١٩٩١ حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥.

٧ - كما يتضمن تقرير الأمين العام الأداء المالي للبعثة في الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ الى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وكما هو مبين في الفقرة ٢٥ من التقرير، فإنه فيما يتعلق بالفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ الى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، بلغ مجموع النفقات مبلغا إجماليه ٦٠٠ ٨٣٠ ٥٨ دولار (صافيه ٦٠٠ ٧٥٥ ٥٦ دولار)، مما أسفر عن وجود رصيد غير ملتزم به اجماليه ٤٠٠ ١٦٩ ١١ دولار (صافيه ٧٠٠ ٩٩٧ ١٠ دولار) قيد منه بالفعل مبلغ ٠٠٠ ٨٠٠ ٧ دولار لحساب الدول الأعضاء. وحسبما يتضح من التقرير، يعزى الرصيد غير الملتزم به أساسا الى العدد الأقل من الأفراد العسكريين والمدنيين الذين التحقوا بالبعثة أثناء الفترة، والى تقديم الحكومة المضيفة عددا من المعدات الهندسية والمركبات التي أدرجت في الميزانية تقديرات لاستئجارها والى تمركز ثلاث طائرات عمودية فقط من أصل ست طائرات مزمعة أصلا.

٨ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن قيمة الالتزامات غير المصفاة في نهاية شباط/فبراير ١٩٩٥، بلغت ٦,٧ مليون دولار، في حين أنها بلغت في نهاية آذار/مارس ١٩٩٥ ٤,٦ مليون دولار. وتوضح الفقرة ٢٩ من تقرير الأمين العام أنه قد تم تسديد تكاليف القوات بالكامل وفقا لمعدلات السداد الموحدة عن الفترة المنتهية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن التكاليف قد سددت بالكامل حتى آذار/مارس ١٩٩٥.

٩ - وفيما يتعلق بالتبرعات، وحسبما يتضح من الفقرة ١٦ من تقرير الأمين العام، تم استلام مبلغ ٥٠٠ ٢٧٣ ٥٨ دولار من حكومة الكويت يمثل ثلثي تكلفة بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت في الفترة الممتدة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ الى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥، وذلك إضافة الى ٣٥ مركبة

لكي تستخدمها وحدة الهندسة التابعة لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت. وكانت حكومة سويسرا قد قدمت طائرتين ثابتتي الجناحين بطاقميهما؛ غير أن تلك الخدمة توقفت اعتبارا من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

١٠ - وتجدر الاشارة الى أن الجمعية العامة أذنت في قرارها ٢٤٢/٤٨ للأمين العام، كتدبير استثنائي، بأن يدخل في التزامات لا يتجاوز اجماليها ٥,٥ مليون دولار (صافيها ٨٠٠ ٣١٢ ٥ دولار) شهريا، بما في ذلك نسبة الثلثين التي ستغطى عن طريق التبرعات من حكومة الكويت، للإبقاء على بعثة المراقبة في الفترة من ١ أيار/مايو الى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، على أن يقسم ثلث المبلغ الكامل فيما بين الدول الأعضاء.

١١ - وإضافة الى ذلك، قررت الجمعية العامة، بموجب القرار ذاته، أن تأذن للأمين العام، كتدبير استثنائي، بأن يدخل في التزامات لا يتجاوز اجماليها ٥,٥ مليون دولار (صافيها ٨٠٠ ٣١٢ ٥ دولار) شهريا، بما في ذلك نسبة الثلثين التي ستغطى عن طريق تبرعات من حكومة الكويت، للإبقاء على بعثة المراقبة في الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ الى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥، على أن يقسم ثلث المبلغ الكامل فيما بين الدول الأعضاء.

١٢ - وعند استعراض تقرير الأمين العام أعادت اللجنة الاستشارية الى الأذهان أن مقر بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت موجود في أم قصر، وأن لها مكتبي اتصال في بغداد ومدينة الكويت وقاعدة للسوقيات في الدوحة. وأبلغت اللجنة بأن العمل جار حاليا في عملية نقل قاعدة السوقيات من الدوحة الى مرافق في مدينة الكويت. وإضافة الى ذلك، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن العمل جار منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ في مشروع لتوحيد المرافق في مركز الدعم الجديد لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت في خيطان وفي المقر بأم قصر ومن المتوقع أن يكتمل هذا المشروع في تموز/يوليه ١٩٩٥.

١٣ - بيد أن تقرير الأمين العام لا يتضمن معلومات شاملة عن نقل قاعدة السوقيات الموجودة في الدوحة وعن مركز الدعم الجديد وأثر هذين المشروعين على شتى بنود الانفاق. ولذلك، طلبت اللجنة الاستشارية تقديم تلك المعلومات اليها، بما في ذلك الآثار الادارية والمالية المترتبة على النقل والمرافق في مركز الدعم الجديد، لكي تتمكن اللجنة من تقييم الاحتياجات في مجموعها.

١٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات التي قدمت اليها، أن نقل قاعدة السوقيات من الدوحة الى مركز الدعم في خيطان يجري بناء على طلب الحكومة الكويتية. وقد وافقت بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت، من حيث المبدأ على إخلاء قاعدة السوقيات بالدوحة ما دامت الحكومة الكويتية سوف تقدم مرافق مكافئة لمرافقها في الدوحة أو أفضل منها.

١٥ - وردا على طلب الحكومة من أجل النقل أنشأت بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت فريقا للاستطلاع لغرض تفتيش المواقع البديلة التي قدمتها الحكومة الكويتية. ورأى الفريق أن مبنى مدرسة

سابقا في خيطان، يقع على مسافة زهاء ١٠ كيلومترات الى الجنوب من وسط مدينة الكويت ويمكن الوصول اليه بسهولة من البحر فضلا عن الميناء الجوي، هو أفضل موقع ملائم لنقل القاعدة اليه.

١٦ - بيد أن المبنى كان بحاجة الى إصلاحات كثيرة، وعملية إعادة تجديد وتكييف وأعمال تشييد لكي تستخدمه بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت. وبما أن الحكومة المضيفة قد وفرت هذا المبنى بالمجان للبعثة، وتحملت تكلفة أعمال التجديد الرئيسية، لم تجر مقارنة للتكاليف. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن المبنى قدم الى البعثة وفقا للاتفاق المعقود بشأن مركز البعثة.

١٧ - واستفسرت اللجنة الاستشارية عن مزايا نقل قاعدة السوقيات من الدوحة، إذا كانت لذلك أي مزايا. وأُبلغت اللجنة بأن مركز الدعم التابع لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت يضم جزءا من قاعدة السوقيات السابقة بالدوحة، ومكتب الاتصال في البيان ومجمع مساكن الجابرية الموجود داخل مدينة الكويت وحولها. وقد اتخذ القرار المتعلق بدمج مكاتب بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت، والمرافق الأخرى في الكويت لتحسين وتيسير التنسيق بين جميع العمليات الإدارية والسوقية للبعثة في الكويت. كما أن الدمج في مركز الدعم قضى أيضا على الوقت الضائع في التنقل بين المواقع الثلاثة السابقة، وبالتالي أدى إلى تقليل التكلفة من حيث توحيد أنظمة الاتصالات، وتكاليف النقل وخدمات الدعم الإداري.

١٨ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأن جزءا من الورش والمخازن والمستودعات التي كانت تقع في الدوحة يتعين نقلها إلى معسكر الخور نظرا لأن المرافق في مركز الدعم في خيطان ليست كبيرة بما فيه الكفاية أو ملائمة لاستيعاب النطاق الكامل من الأنشطة ومرافق التخزين التي كانت موجودة في الدوحة. ولكن يعتقد أن نقل هذه المرافق إلى معسكر الخور سيعزز أيضا من الكفاءة السوقية نظرا لقربه من المنطقة المجردة من السلاح. وكان من المقرر أن يبدأ تشييد هذه المرافق في نيسان/أبريل ١٩٩٥، وأن ينجز ١٠ في المائة من المشروع بحلول حزيران/يونيه ١٩٩٥ حسب التوقعات. ومن المتوقع إنجاز بقية المشروع بحلول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

١٩ - ووفقا للمشار إليه أعلاه، طلبت أيضا اللجنة الاستشارية وتلقت معلومات عن الآثار المالية والتكاليف المقدرة التي تتكبدها بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت فيما يتعلق بمركز الدعم عن الفترتين من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥ ومن ١ تموز/يوليه ١٩٩٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ البالغة ٩٠٠ ٩٧٤ دولار، منها مبلغ ٠٠٠ ٣٥٤ دولار يمثل التكاليف المتكررة ومبلغ ٩٠٠ ٦٢٠ دولار يمثل التكاليف غير المتكررة.

٢٠ - وتتصل التعليقات الواردة أدناه بتقديرات التكاليف للفترتين من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥ ومن ١ تموز/يوليه ١٩٩٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وترى اللجنة الاستشارية أن من الصعب إلى حد ما إجراء مقارنة دقيقة بين التقديرات المتعلقة بهاتين الفترتين من فترات الميزانية

وتقديرات الفترة التي يغطيها تقرير الأداء المالي (١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤) نظرا لأن المبالغ المقدرة لتكاليف الموظفين وبنود أخرى لم تستخدم بالكامل (انظر الفقرة ٧ أعلاه). ومع ذلك فإن اللجنة ترى أن من المحتمل أن تتحقق وفورات تحت مجموعة متنوعة من وجوه الانفاق وفقا للخبرة المكتسبة خلال فترات الولاية السابقة.

تكاليف الموظفين

٢١ - فيما يتعلق ببدل الإقامة لأفراد البعثة المخصص لجميع الأفراد العسكريين وللموظفين الدوليين حسبما جاء في المرفق الرابع من التقرير، حددت تقديرات التكلفة على أساس توفير الأمم المتحدة لأماكن الإقامة باستثناء بغداد، وهي بمعدل ١١٥ دولارا في اليوم في الكويت والمنطقة المجردة من السلاح و ١٢٥ دولارا في اليوم في بغداد. ويخضع المعدلان لإضافتين تبلغان ١٠ و ٢٥ في المائة بالنسبة للموظفين من رتبتي مد - ١ وأمين عام مساعد على التوالي؛ لكن بدل الإقامة في بغداد غير خاضع لأي إضافة.

٢٢ - وبالنسبة لفترتي الميزانية، رصد اعتماد لقوة قوامها ٢٥٥ مراقبا عسكريا و ٩١٠ من أفراد الوحدات العسكرية وما يصل إلى ٢٥٩ من الموظفين المعينين دوليا ومحليا. ووفقا لما جاء في الفقرة ٧ من المرفق الرابع لتقرير الأمين العام، هناك ٤٥ مراقبا عسكريا احتياطيا لم يرصد أي اعتماد لهم في تقديرات التكلفة. وإذا أصبح من الضروري وزعهم في منطقة البعثة، فإن الأمانة العامة تعتزم الرجوع إلى اللجنة الاستشارية في حالة طلب أموال اضافية لهذا الغرض.

٢٣ - وتكرر اللجنة الاستشارية رأيها بأن مسألة الملاك الوظيفي عموما، فيما يتعلق بالأفراد العسكريين والمدنيين على السواء، ينبغي أن تظل قيد الاستعراض بهدف اجراء تخفيضات مناسبة كلما أمكن ذلك.

عمليات النقل

٢٤ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الاحتياجات اللازمة لشراء ١١ مركبة إضافية (ليكون مجموع المركبات المملوكة للأمم المتحدة ٢٥٦ مركبة) خلال الفترة الممتدة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥ تقدر بمبلغ ٢٥٧ ٢٠٠ دولار (A/49/863، المرفق الرابع، الفقرة ٤٩). ويقدر مجموع المصروفات المتصلة بقطع الغيار وإصلاح وصيانة المركبات البالغ عددها ٢٥٦ مركبة، فضلا عن ١٨٢ مركبة مملوكة للوحدات بمبلغ ٧٣٨ ٩٠٠ دولار (A/49/863، المرفق الرابع، الفقرة ٥٢). وتقدر المصروفات اللازمة للبنزين والزيوت ومواد التشحيم بمبلغ ٥١٥ ٩٠٠ دولار وتقدر تكاليف البنزين بمبلغ ٠,٨٢ من الدولار للغالون.

٢٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه بالنسبة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ تكفل التقديرات البالغة ٧٢٦ ٨٠٠ دولار تغطية تكاليف استبدال ٢٠ مركبة. وتقدر مجموع المصروفات المتصلة بقطع الغيار وإصلاح وصيانة المركبات المملوكة للأمم المتحدة وعددها ٢٨٣ مركبة والمركبات المملوكة للوحدات وعددها ١٨٨ مركبة بمبلغ ٢١٥ ٦٠٠ ١ دولار (A/49/863، المرفق الخامس، الفقرة ٢٢). وتبلغ

المصروفات المقدرة للبنزين والزيوت ومواد التشحيم اللازمة للأسطول ٦٠٠ ٠٠٨ ١ دولار وتقدر مصاريف البنزين بمبلغ ١,١ دولار للغالون بالمقارنة بمبلغ ٠,٨٢ من الدولار للغالون خلال فترة الميزانية السابقة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية زيادة مماثلة في تكلفة وقود الطائرات بين فترتي الميزانية.

٢٦ - وتتساءل اللجنة الاستشارية عن هذه الزيادة في التقديرات المتعلقة بالبنزين والزيوت ومواد التشحيم وتكرر طلبها للأمين العام بأن يتحقق مما إذا كان يمكن توفير جزء من هذه الأصناف عن طريق الحكومات المضيفة مجانا أو بمعدل أدنى من المستخدم في التقدير.

٢٧ - وتتساءل اللجنة الاستشارية أيضا عن الزيادة في التقديرات الخاصة بالتأمين على المركبات من ٤٠٠ دولار للمركبة في الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥ (A/49/863، المرفق الرابع، الفقرة ٥٦) إلى ٥٠٠ دولار للمركبة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (A/49/863، المرفق الخامس، الفقرة ٢٦).

العمليات الجوية

٢٨ - تلاحظ اللجنة الاستشارية من المرفق الثالث لتقرير الأمين العام أن تكلفة رسوم الهبوط والخدمة الأرضية قد قدرت بمبلغ ٤٠٠ ٢٦ دولار لفترة الثمانية أشهر الممتدة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥ في حين يظهر في المرفق مبلغ قدره ٥٠٠ ٤٤ دولار لفترة الإثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وتشير الفقرة ٧٢ من المرفق الرابع لتقرير الأمين العام إلى رصد اعتماد لرسوم الخدمة الأرضية لطائرة واحدة ثابتة الجناحين يبلغ ٣٠٠ ٣ دولار للطائرة في الشهر. ولم يرد أي تفسير للزيادة في الجزء السردي المتعلق بالفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (A/49/863، المرفق الخامس) الذي لم يشر في الواقع إلى هذا البند على الإطلاق.

٢٩ - واللجنة الاستشارية، إذ تضع في اعتبارها تعليقاتها وملاحظاتها السابقة، توصي الجمعية العامة بالموافقة على المجموع النهائي الذي يبلغ إجماليه ٠٠٠ ٠٠٠ ٤٣ دولار (صافيه ٢٠٠ ٢٧٩ ٤١ دولار) للإبقاء على البعثة في الفترة الممتدة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بما أن ثلثي المبلغ الصافي الموازي لمبلغ ٥٠٠ ٥١٩ ٢٧ دولار سيمول من تبرعات مقدمة من حكومة الكويت؛ وينبغي للجمعية العامة أن تخصص وتقسم مبلغا يبلغ إجماليه ٤٠٠ ٤٨٠ ١٥ دولار (صافيه ٧٠٠ ٧٥٩ ١٣ دولار) يمثل ثلث تكلفة الإبقاء على البعثة في الفترة الممتدة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥.

٣٠ - وبالنسبة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، توصي اللجنة الاستشارية بأن تقوم الجمعية العامة بالموافقة على مبلغ إجماليه ٠٠٠ ٠٠٠ ٦٠ دولار (صافيه ٠٠٠ ٣٨٦ ٥٧ دولار) للإبقاء على البعثة، إذا قرر مجلس الأمن استمرار بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت. وسيمول ثلثا المبلغ الصافي من تبرع مقدم من حكومة الكويت. وعلى هذا الأساس، توصي اللجنة الاستشارية

بأن يقوم الأمين العام، رهنا بقرار يتخذه مجلس الأمن فيما يتعلق بمسألة مواصلة أو إنهاء البعثة، بالدخول في التزامات تصل إلى مبلغ إجماليه ٩٠٠ ٨١١ ١ دولار (صافيه ١٠٠ ٥٩٤ ١ دولار) في الشهر، يمثل ثلث تكلفة الإبقاء على البعثة، الذي سيقسم على الدول الأعضاء، بالإضافة إلى ثلثي المبلغ وقدره ١٠٠ ١٨٨ ٣ دولار في الشهر الذي سيمول من تبرعات مقدمة من حكومة الكويت.

- - - - -